



(٤٠٣) (٤٢٧)

العدد السابع
والعشرون

انتفاضة الخبز في المغرب ١٩٨١ م

م.د. مروه زهير علي النحاس.

جامعة الحمدانية/كلية العربية للعلوم الانسانية /قسم التاريخ

Marwazohei @uohamdaniya.edu.iq8

المستخلص:

شهد المغرب عام ١٩٨١ اضطرابات جماعية كبيرة عرفت باسم "انتفاضة الخبز"، والتي يشار إليها محليا باسم "كوميرا". اندلعت الاضطرابات بسبب الزيادة المفاجئة في أسعار الخبز، الذي كان الغذاء الأساسي لسكان المغرب وجاء ارتفاع الأسعار نتيجة للسياسات الاقتصادية الهادفة إلى خفض الدعم الحكومي ومعالجة العجز في الميزانية ومع ذلك، أثرت هذه الخطوة بشكل كبير على الفئات ذات الدخل المحدود التي تكافح لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية.

بدأت أعمال الشغب في يناير/كانون الثاني ١٩٨١، وسرعان ما انتشرت عبر مدن مختلفة وأعرب المتظاهرون عن استيائهم ليس فقط بسبب ارتفاع أسعار الخبز ولكن أيضًا بسبب الصعوبات الاقتصادية الأوسع والإهمال الحكومي الواضح واتسمت الاحتجاجات بالعنف والاشتباكات مع قوات الأمن، مما أدى إلى اعتقالات واسعة وسقوط العديد من الضحايا، وشمل رد الحكومة مزيجاً من القمع والتنازلات. وعلى المدى القصير، نشرت السلطات قوات الأمن لقمع الاضطرابات، وقامت أيضًا بإلغاء بعض الزيادات في الأسعار مؤقتاً لتهنئة السكان وأدت تداعيات أعمال الشغب على تسليط الضوء للحاجة الملحة لإجراء إصلاحات اقتصادية وأنظمة دعم اجتماعي لمعالجة الفوارق وتحسين الظروف المعيشية للشعب المغربي.

الكلمات المفتاحية: الخبز ، الكوميرا ، الاتحاد المغربي للشغل ، ادريس البصري .

Bread uprising in Morocco 1981 AD

M.Dr.Marwa Zuhair Ali Al-Nahas

University of Al-Hamdaniya/Arab College of Humanities/Department of
History

Marwazohei @uohamdaniya.edu.iq8



Abstract

In 1981, Morocco witnessed major mass unrest known as the “Bread Uprising,” which was referred to locally as “Comira.” The unrest was sparked by a sudden Expand in the price of bread, which was the staple food of Morocco's population. The rising prices were a result of economic policies aimed at reducing government support and addressing the budget deficit. However, the move greatly affected low-income groups struggling to afford necessities. the basic.

The riots began in January 1981, and quickly spread across various cities. The demonstrators expressed their frustration not only over rising bread prices but also over broader economic difficulties and apparent government neglect. The protests were characterized by violence and clashes with security forces, leading to arrests and numerous casualties, including... The government's response was a mixture of repression and concessions. In the short term, the authorities deployed security forces to quell the unrest, while also temporarily canceling some price increases to calm the population. The fallout from the riots highlighted the urgent need for economic reforms and social support systems to address disparities and improve the living conditions of the Moroccan people.

Keywords: bread, komira, Moroccan Labor Union, Driss Basri.

المقدمة

تُعد "ثورة الخبز"، المعروفة محليًا باسم "ثورة الكوميرا"، واحدة من أبرز محطات الصراع الاجتماعي والسياسي في تاريخ المغرب المعاصر، وقد وقعت عام ١٩٨١م. شكلت هذه الانتفاضة لحظة محورية في المسار العام للدولة، إذ جاءت نتيجة تراكم مظالم اقتصادية واجتماعية، تفاقمت مع انتهاج الحكومة سياسات تقشف صارمة فرضتها مؤسسات التمويل الدولية. وتعود جذور هذه الأحداث إلى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حين واجه المغرب أزمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض الإنتاجية الزراعية، وتصادد معدلات البطالة، وتزايد الدين الخارجي، إلى جانب تراجع مداخل الدولة، ما أدى إلى تصاعد الضغوط الاجتماعية.



بادرت الحكومة المغربية في هذا الاطار، وتحت إلاح "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي"، إلى تنفيذ سلسلة من تدابير التقشف بهدف تحقيق الاستقرار المالي. تضمنت تقليص النفقات العامة، وخفض الدعم الموجه للسلع الأساسية مثل الدقيق والخبز، وهما من المواد الغذائية التي تمثل عماد النظام الغذائي اليومي لشرائح واسعة من المواطنين. وقد نجم عن قرار خفض الدعم ارتفاع حاد في أسعار هذه السلع، ما أدى إلى تحميل الطبقات الفقيرة والمتوسطة أعباءً مالية إضافية فاقت قدرتهم على التحمل، خاصة في ظل تدهور القدرة الشرائية.

أمام هذا الوضع، تزايد السخط الشعبي بشكل متسارع، وبرزت مؤشرات الغضب في مظاهرات واحتجاجات انطلقت شرارتها يوم ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١ بمدينة الدار البيضاء، العاصمة الاقتصادية للمملكة، والتي تُعد من أكثر المدن اكتظاظًا بالسكان. وقد شارك في هذه الاحتجاجات قطاعات اجتماعية واسعة، من عمال وطلاب ومواطنين، مطالبين بإعادة الدعم للمواد الأساسية وتحسين الأوضاع المعيشية. وسرعان ما توسعت رقعة الاحتجاجات لتشمل مدنًا أخرى مثل الرباط ومراكش وفاس، مما عكس حالة الاحتقان العام.

وكان رد فعل الدولة عنيفًا، حيث نزلت قوات الأمن بكثافة لقمع الاحتجاجات، ما أدى إلى مواجهات عنيفة وسقوط عدد كبير من الضحايا بين قتلى وجرحى. وأظهرت هذه الأحداث مدى هشاشة الوضع الاجتماعي، وعمق التفاوتات الاقتصادية، وغياب آليات فعالة للاستجابة للمطالب الشعبية. كما كشفت هذه الثورة عن اعتماد الاقتصاد المغربي بشكل كبير على المساعدات الخارجية، وعن تعرضه لضغوط السياسات الاقتصادية المفروضة من المؤسسات المالية الدولية.

سلطت هذه الانتفاضة الضوء على ضعف قدرة فئات واسعة من المجتمع على تحمل تبعات الأزمة الاقتصادية، وعلى محدودية استجابة الحكومة لحاجات المواطنين. وفي أعقاب الأحداث، واجهت السلطات المغربية انتقادات واسعة محلية ودولية بسبب استخدامها المفرط للقوة، في حين لجأت الحكومة إلى إعادة بعض الإعانات بشكل مؤقت في محاولة لتهدئة الشارع، دون معالجة جوهرية للأسباب الهيكلية للأزمة.

مثلت ثورة الخبز منعطفًا رئيسيًا في تاريخ المغرب، ليس فقط باعتبارها تعبيرًا عن الغضب الشعبي إزاء السياسات الاقتصادية القاسية، وإنما أيضًا باعتبارها رمزًا للنضال الاجتماعي من أجل العدالة الاقتصادية والمساءلة السياسية، وهي لا تزال تشكل محطة مرجعية لفهم الديناميات الاجتماعية والسياسية التي ميزت العقود الأخيرة من تاريخ المغرب الحديث.



مشكلة البحث

تركز مشكلة البحث على الآثار الاجتماعية والاقتصادية واستجابة الحكومة خلال ثورة الخبز (ثورة الكوميرا) في المغرب عام ١٩٨١ وتسعى إلى التحقيق في الأسباب الجذرية للانتفاضة، بما في ذلك تدابير النقش في الاقتصادي التي فرضتها الحكومة، السخط العام اللاحق، وانعكاساته على العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي في المغرب، تهدف هذه الدراسة إلى فهم كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية واستكشاف العواقب الأوسع للقرارات الحكومية على سبل عيش المواطنين العاديين في إطار البلدان النامية.

اهداف البحث

تتضمن اهداف البحث فيما يلي :

- ١- فهم العوامل الممهدة لثورة الخبز في المغرب عام ١٩٨١.
- ٢- معرفة العوامل التي ساهمت في السخط العام وأدت إلى احتجاجات واسعة النطاق.
- ٣- دراسة استجابة الحكومة للاحتجاجات وما تبعها من تداعيات اخرى.

اهمية البحث

وتكمن أهمية هذا البحث في قدرته للتمييز على العلاقة المعقدة بين السياسات الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي من خلال دراسة ثورة الخبز عام ١٩٨١ في المغرب، توفر هذه الدراسة رؤى قيمة حول أسباب وعواقب الاضطرابات العامة ردًا على تدابير النقش كما و يسلط الضوء على نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد نام يواجه ضغوطا مالية خارجية والدور الحاسم للقرارات الحكومية في تشكيل سبل عيش مواطنيها.

إن فهم ثورة الخبز أمر بالغ الأهمية لصناع السياسات والمؤرخين والاقتصاديين لأنه يقدم دروسًا حول التداعيات المحتملة للإصلاحات المالية التي تهمل رفاهية الطبقات الدنيا والمتوسطة ويؤكد هذا البحث على الحاجة إلى استراتيجيات اقتصادية متوازنة تراعي العدالة الاجتماعية ورفاهية جميع شرائح المجتمع لمنع حدوث انتفاضات مماثلة في المستقبل. فضلا عن ذلك ، فإنه يساهم في الخطاب الأوسع حول انعكاس السياسات المالية العالمية على الاقتصادات المحلية، وتوفير دراسة حالة يمكن أن تغيد التخطيط الاقتصادي المستقبلي وإدارة الأزمات في سياقات قابلة للمقارنة.

المبحث الأول

ثورة الخبز ممهداتها وأسبابها



في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، واجه المغرب أزمة اقتصادية حادة وقد أدى تزايد الديون الخارجية والتضخم المتسارع وارتفاع معدلات البطالة إلى فرض ضغوط شديدة على الاقتصاد المغربي واضطرت الحكومة بقيادة المعطي بوعبيد (سياسي مغربي ولد في مدينة سلا عام ١٩٢٢ ، وتلقى تعليمه الابتدائي هناك ، ثم انتقل الى مدينة الرباط لإكمال دراسته الثانوية ، سافر الى فرنسا عام ١٩٤٦ لإكمال تعليمه العالي والاشراف على تنظيمات حزب الاستقلال المغربي ، عمل محامي عام ١٩٤٩ ، وشارك في اضراب عام ١٩٥٢ بصفته مسؤول التنظيمات العمالية واعتقل على اثرها حتى عام ١٩٥٤ ، عين سفيراً للمغرب في باريس ثم عاد الى المغرب ليشترك في حكومة عبدالله ابراهيم، والتحق بالقيادة اليساريين لحزب الاستقلال، ثم قاد الاتجاه اليساري لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي نتج عن ولادة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام ١٩٧٢ واصبح الامين العام للحزب عام ١٩٧٥) (فايز، ١٩٩٠، ١٧٤-١٧٥؛ الجمعية المغربية، ٢٠٠٠، ٢١) إلى تنفيذ مشروع التكيف الهيكلي الذي أملاه صندوق النقد الدولي وتهدف هذه البرامج إلى خفض عجز الموازنة وتحصيل الاستقرار الاقتصادي لكن التدابير المقترحة، مثل خفض الدعم على المنتجات الأساسية، من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان.

أولاً : اسباب ثورة الخبز:

كان الاقتصاد المغربي بداية الثمانينات، شبه منعدم إذ كانت البلاد تعاني من أزمة عجلت بها منها انخفاض الأسعار العالمية للفوسفات، مما أحدث تأثيراً كبيراً في تكاليف المعيشة والقدرة الشرائية للمواطنين وشهد المغرب نزوحاً ريفياً غير مسبوق، في حين أعلنت حكومة المعطي بوعبيد عن زيادة بنسبة ٥٠% في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية ودعت أحزاب المعارضة والمراكز النقابية اللجان التنفيذية إلى التراجع عن قرارها، لكن دون جدوى. (Collado, 2023, 81-83)

ونتيجة لذلك، نظم "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" إعتصاماً عاماً في الدار البيضاء يوم ١٨ يونيو/حزيران من نفس العام ولكن الأحداث لم تؤد إلى مواجهة عنيفة. ودعت النقابة إلى إضراب آخر بعد يومين، وحشدت أعداداً أكبر من سكان المدينة أدى هذا إلى ظهور أعمال الشغب ولم تستغرق السلطات وقتاً طويلاً للتدخل بقوة، على أمل هزيمة هذا الحشد ووقعت المواجهة وتم تفريق التجمعات بالعنف. (Collado, 2023, 85)



كان من اسباب الثورة عدة امور منها الركود الاقتصادي وتفاقم الاوضاع الاجتماعية والتي سببها فيما يأتي :

١- أضراب عام ١٩٧٩ م

تميزت السبعينيات باستثمارات ضخمة في قطاع الفوسفات، شجعها ارتفاع أسعار هذه المادة الخام والتوسع المفاجئ والهائل للقطاع العام، ففي عامي ١٩٧٠ _ ١٩٧١ اضطر الملك، تحت تهديد حليفه الرئيسي الجيش، إلى التهدة مع القوى السياسية القادمة في هذا السياق من "الحركة الوطنية" وتم تسييس الجيش ووضعه تحت السيطرة المباشرة للملك، والذي يعد القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. (Paul Azaim, 1994, 90)

تم إنشاء ٢١٥ شركة عامة جديدة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧، وبلغ معدل نمو الاستهلاك ٧.٥% بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧. بالموازاة مع ذلك، شهدت هذه الفترة "مصالحة مؤقتة" مع أحزاب المعارضة، وكان مناخ الاسترضاء ضروريًا لدمج الجهود بشأن "قضية الصحراء" (وهي نزاع إقليمي حول إقليم الصحراء الغربية في شمال غرب أفريقيا، والذي يحد المغرب وموريتانيا وتطورت القضية في منتصف القرن العشرين، عندما بدأت إسبانيا الانسحاب من الإقليم، الذي احتلته منذ أواخر القرن التاسع عشر. وبعد انتهاء الاستعمار الإسباني في عام ١٩٧٥، طالبت المغرب وموريتانيا بالسيادة على الصحراء بناءً على روابط تاريخية وقبلية، بينما ظهرت حركة جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، مطالبة بالاستقلال الإقليمي وإقامة دولة مستقلة) (نصيرة، ٢٠١٤، ١٢١-١٢٣).

كما تم تنظيم المسيرة الخضراء (وهي مسيرة دعا إليها الملك المغربي الحسن الثاني في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٥، إذ دعا ٣٥٠ ألف مغربي إلى التظاهر سلمياً نحو الصحراء الغربية لاسترداد الإقليم من الاحتلال الإسباني. وكانت المسيرة تهدف إلى التأكيد على مطالبة المغرب بالسيادة على الصحراء، وحمل المشاركون القرآن الكريم والأعلام المغربية كرمز للسلام، دون سلاح. وجاء ذلك بعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً أقر بوجود علاقات قانونية بين المغرب والصحراء الغربية لكنه نفى السيادة المباشرة قبل الاستعمار الإسباني. وضغطت المسيرة على إسبانيا للتفاوض، وهو ما بلغ ذروته بتوقيع اتفاقيات مدريد، التي شهدت انسحاب إسبانيا من المنطقة وتسليمها لحكومة مشتركة بين المغرب وموريتانيا) (دلال وآخرون، ٢٠١٦، ١٨-١٩). ويعود هذا الانفتاح على الأحزاب السياسية أيضاً إلى ظهور استراتيجية قوة جديدة بعد فشل الانقلابين في عام ١٩٧٧.



وفي عام ١٩٧٨، بدأت بؤادر التصعيد في النضال العمالي، في ظل وقوع مشاكل غير متوقعة، مثل: إضراب عمال الفوسفات في ١٢ و ١٣ من مارس/آذار في عام ١٩٧٨م، واعتصام التعليم والنقل في نهاية أبريل/نيسان من نفس العام، فضلاً عن العديد من الإضرابات الأخرى، مثل إضراب موظفي مكتب التسويق والتصدير، وإضراب موظفي مصافي النفط في المحمدية، وإضراب موظفي السكة الحديد، وإضراب الحرفيين في شركة الطيران الملكية. استمرت هذه الإضرابات حتى نهاية أغسطس/آب ١٩٧٨ (هلال وآخرون، د.ت، ٧٦). وفي عام ١٩٧٩، واجهت الحكومة هذه الإضرابات العمالية بالقمع والاعتقالات العشوائية (جريدة المحرر، ١٩٨٠، ١).

وتعد الظروف الاقتصادية من أهم عوامل الاحتجاجات في المغرب، حيث لم تظهر قوة وفعالية إضراب عام ١٩٧٩ من فراغ، فبدأت بؤادر التصعيد في النضال العمالي عام ١٩٧٨م، في ظل وقوع مشاكل غير متوقعة منها: إضراب عمال الفوسفات في (١٢ - ١٣ من مارس/آذار في عام ١٩٧٨ م) واعتصام التعليم والنقل في نهاية أبريل/نيسان من نفس العام، فضلاً عن العديد من الإضرابات، مثل إضراب موظفي مكتب التسويق والتصدير، وإضراب موظفي مصافي النفط في المحمدية، وإضراب موظفي السكة الحديد، وإضراب الحرفيين في شركة الطيران الملكية، واستمرت هذه الإضرابات حتى نهاية أغسطس/آب ١٩٧٨. (هلال وآخرون، د.ت، ٧٦)، إذ واجهت الحكومة الإضرابات العمالية بالقمع والاعتقالات العشوائية عام ١٩٧٩ (جريدة المحرر، ١٩٨٠، ١).

ويعد عام ١٩٧٩ نقطة تحول بتاريخ "الحركة النقابية المغربية"، إذ شهدت موجة احتجاجات غير سابقة، وشكل شهر مارس/آذار ١٩٧٩ علامة فارقة في ذلك نظراً للتصعيد الذي وصلت إليه "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل"، بقرار "الاتحاد الوطني" بالإضراب لمدة (٤٨) ساعة قابلة للتعديل. وعلى إثر ذلك، شنت الحكومة حركة قمع لم يسجل في تاريخ الحراك النقابي مثلها طوال فترة عقب الاستقلال، إذ شهد المغرب موجة من الاعتصامات في العديد من قطاعات الدولة بالإضافة إلى القطاع الخاص الذي تميز بأعداده الكبيرة منذ أول عام ١٩٧٩، وإذا دل ذلك على شيء فإنه يدل بوضوح على مستوى نضال العاملين في القطاع الخاص، إذ بلغ عدد المضربين عن العمل ما يقارب (١٤٠,٠٠٠) عامل. (تشارلز تلي، ٢٠٠٥، ١٩٠).

وقد دعت الحكومة النقابات بتقديم بعض التنازلات مراعاة للأزمات التي تمر بها البلاد، في حين أن مطالب المحتجين أغلبها تركزت على زيادة أجور العمال بنحو (٥٠%) وتثبيت الأسعار وكذلك توزيع (٥٠%) من أرباح الشركات والمؤسسات للعمال وتثبيت الأسعار، وتمليك الأراضي



للفلاحين والعمال والغاء امتيازات الاجانب، والشركات ، وتقدير الحقوق النقابية واتباع سياسة تعليمية ناجحة . (د.ك.و، ١٩٧٩، ٥-٦)

بدأت علامات نفاد القوة تظهر في المغرب، نهاية السبعينيات إذ انخفض سعر الفوسفات، وارتفعت أسعار النفط مع الأزمة الإيرانية، وسقوط نظام الشاه في عام ١٩٧٩، والنفقات المرتبطة بالاستثمار في الصحراء الغربية. كانت هذه من العوامل الهامة التي استنزفت ميزانية الدولة. وهذا لم يكن مهياً لاتباع نفس السياسة النقدية التي تجمع بين استخدام الدين وإنشاء دور اجتماعي أوسع. سياسياً، أصبحت العلاقة مع المعارضة أكثر توتراً من أي وقت مضى بعد سجن قيادات من حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" المعارض (Jean Arnaud, 1998, 147).

نتيجة لهذه الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة، بدأ المغرب المفاوضات مع "صندوق النقد الدولي" (هو مؤسسة مالية دولية مقرها واشنطن العاصمة. تأسس الصندوق في عام ١٩٤٤ وبدأ عملياته في عام ١٩٤٥. ويضم الصندوق ١٩٠ دولة عضواً ويهدف إلى تعزيز التعاون النقدي الدولي والاستقرار المالي والتجارة العالمية، فضلاً عن المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل والحد من الفقر) (وليد، ٢٠١٥، ٣). أسفرت هذه المفاوضات عن "برنامج التكيف الهيكلي" الشهير الذي أطلق في عام ١٩٨٣ بعد فشل المغرب في تسديد ديونه لمؤسسة صندوق النقد الدولي، إذ لجأت هذه المؤسسة المالية الدولية إلى تقديم هذا البرنامج الإصلاحي في البنيات والبرامج التي يقوم عليها الاقتصاد المغربي (شبايشب، ٢٠١٩) (هلال، ٢٠٠٤، ٩٣).

وضحت الحكومة عن تصديها لتلك الاعتصامات لاسيما أن الظروف الاقتصادية والمالية ليست مناسبة لتلبية المطالب واعتبرت وزارة الداخلية ذلك الإضراب مُسيئاً، ولجأت على إثره إلى استخدام القمع الشديد للتصدي لهذا الاحتجاج وتعرضت نقابتي الصحة والتعليم للاعتقال والطرده من العمل، حيث تم اعتقال (٥٤) متظاهراً من نقابة الصحة ومحاكمة (٢٦) منهم واعتقل (٥٨٤) متظاهراً من التعليم وحوكم (٢٠٤) منهم، وبلغ عدد المفصولين من التعليم (٧٨٠) محتجاً ومن الصحة تم طرد (٩٩)، وتم إيقاف (٧٩) عن العمل مؤقتاً (بيرو، ٢٠٠٢، ٣٠٥)، واحتجاجاً على هذه الموجة من القمع انتحر في ٩ مايو/أيار ١٩٧٩ (مصطفى القسطل) أحد المتظاهرين البالغ من العمر (٢٩) عاماً يعمل كاتباً بفرع "النقابة الوطنية للتعليم" في أبو الجعد ومن السياسات التي تبنتها الحكومة محاصرة مقر "الكونفدرالية الديمقراطية للعمال" للحيلولة دون الاجتماعات والتجمعات، ومع هذه الإجراءات القمعية قدمت الحكومة بعض التنازلات. وفي ٢٧ إبريل/نيسان ١٩٧٩ أعلنت الحكومة



التراجع عن الزيادة في أسعار الماء والكهرباء ورفعت الأجور في قطاعي التجارة والصناعة بنسبة ٣٠% وفي الزراعة بنسبة ٤٠%، والتزمت بزيادة قدرها ١٠% ابتداءً من يناير/كانون الأول ١٩٨٠. وبالإشارة إلى أن (الملك الحسن الثاني) أصدر مرسوما يقضي بعودة النقابيين المطرودين في قطاعي التعليم والصحة إلى وظائفهم. (بوعزيز، ١٩٩٣، ٧٦)

٢- ادراج برنامج التقييم الهيكلي

لعل جذور الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المغرب في مطلع الثمانينات تعود إلى السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين. فقد اتسمت تلك الفترة بركود اقتصادي متحكّم فيه نسبياً، إذ لم تعرف الاستثمارات العمومية المنتجة سوى تطوراً متواضعاً. ومع منتصف السبعينات، التي عُرفت بـ'فترة الحل السهل' نتيجة الارتفاع المفاجئ في مداخل الفوسفات، تم تبني توجه اقتصادي جديد، تميز بتسارع في سياسة الاستثمار، ما جعل بعض الآراء تقارن التجربة المغربية حينها بالتجربة الجزائرية، خصوصاً على مستوى الاختيارات. وقد أثارت هذه السياسة آنذاك جدلاً كبيراً داخل أوساط المعارضة. وكان الهدف منها توسيع الطلب الداخلي من خلال الرفع من الأجور، وتوزيع المداخل، وخلق مناصب شغل عمومية، وتطوير التعليم. وباعتمادها هذا التوجه، كانت حكومة أحمد عصمان (سياسي مغربي من مواليد ٣ يناير/كانون الأول من مدينة وجدة شمال شرق المغرب حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون ومتزوج من الاميرة للانزهة بنت محمد الخامس وشقيقة الحسن الثاني في ١٩٦٤). (١٩٧٤-١٩٨٢) تُطبق فعلياً المشروع السياسي والاجتماعي الذي كانت تطالب به المعارضة، ومع ذلك، وجدت البلاد نفسها بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٠ في مواجهة عجز مالي متزايد. (عساف، ٢٠٢٤، ١)

ونتيجة لانعكاسات الأزمة النفطية الثانية، واختلال الميزان التجاري، وتوالي سنوات الجفاف، وتفاقم مديونية الدولة، اتجه المغرب نحو تبني مخطط للاستقرار الاقتصادي تحت وصاية صندوق النقد الدولي. وقد اقتصر دور هذا الأخير، في البداية، على تقديم الاستشارات الفنية، خاصة في ما يتعلق بالمالية العامة، غير أن دوره تطور لاحقاً ليأخذ طابعاً أكثر تدخلاً، من خلال فرض شروط وإملاءات مباشرة على السياسات الاقتصادية الوطنية، وكان المغرب قد عرف قبل ذلك، وبفترة وجيزة، تنظيم انتخابات محلية عام ١٩٧٦، تلتها انتخابات تشريعية، مما أوجد مناخاً عاماً اتسم بالانفراج السياسي النسبي، وشكّل إطاراً لانطلاق برنامج التقييم الهيكلي. وقد بدأت المرحلة الأولى من هذا البرنامج بمحاولة ترشيد النفقات العمومية، في وقت تزامن فيه أيضاً انهيار مداخل



الفوسفاط، الأمر الذي فرض ضرورة البحث عن موارد مالية بديلة. وفي هذا السياق، تم اتخاذ حزمة من الإجراءات الضريبية، شملت الرفع من الضرائب المباشرة، وإقرار رسوم جديدة مثل: الرسوم على الواردات، الضرائب على القيمة المضافة، والضرائب العقارية. (عساف، ٢٠٢٤، ١)

غير أن النتائج لم تكن مرضية، فالعجز لم ينخفض إلا بنسبة هزيلة وظهرت مشاكل أخرى، لذلك لجأت الدولة، للحصول على موارد لتمويل عجزها، وذلك بالامتناع عن تسديد مستحقات الديون التي عليها. الأمر الذي طرح مشكل متأخرا تجاه القطاع الخاص. ومع ذلك لم تستطع سياسة التقشف توقيف العجز في ميزان الأداءات ، وانطلاقا من يوليو/تموز ١٩٨٠، بدأ صندوق النقد الدولي يتدخل بشكل مباشر في إطار سياسة ضمان الاستقرار. هكذا تم اللجوء إلى التسهيلات الواسعة في ظل مناخ تميز بالضيق الاجتماعي الذي لم يتوقف عن التصاعد، بالغا أوجه مع أحداث يونيو/حزيران ١٩٨١، التي انفجرت بسبب الزيادة في ثمن الخبز . ضمن عوامل أخرى. (عساف، ٢٠٢٤، ١)

من خلال ما تقدم ذكره يتبين لنا ان فرض هذا البرنامج الذي جاء من خلال توجيه صندوق النقد الدولي سبب ارتفاع كلف المعيشة بالمغرب كما وفرض رسوم اضافية في قطاعات عدة منها التعليم والصحة والذي بدوره ادى الى تدهور الاحوال المعيشية للناس .

ثانياً: م مهدات الثورة

أعلنت الحكومة المغربية في ٢٨ مايو/ ايار ١٩٨١، ارتفاع تكلفة المواد الغذائية: الخبز والسكر والزيت والدقيق واثارت هذه الزيادة في الأسعار، التي تحدثت في سياق يتسم بعدم الاستقرار وعدم المساواة الاجتماعية، غضبا واسع النطاق في جميع انحاء المغرب وعلى اثرها دعت النقابات ولا سيما "الاتحاد المغربي للشغل" (UMT) (مركز نقابي تأسس في المغرب بتاريخ ٢٠ مارس/آذار ١٩٥٥، وساهم في إنشائه مناضلون كانوا على صلة بالحركة الوطنية، خاصة من حزب الاستقلال، مع التأكيد على استقلاليته النقابية. يشغل ميلودي مواريق منصب الأمين العام للاتحاد منذ عام ٢٠١٠. (Fonteneau et al , 2004 , 149) و"الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" (CDT)، (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) (CDT): هي تنظيم نقابي مغربي تأسست في عام ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٧١ م في الدار البيضاء طبقاً للظهير الملكي في ١٧ يوليو /تموز ١٩٥٧ في اطار القانون المعمول به كان من اشهر قادتها محمد نوبير الاموي ، وتهدف للدفاع عن مصالح العمل وحقوق



الأفراد النقابية وحقوق الانسان والديمقراطية والوحدة الترابية والاستقلال للمغرب ، ضمنت العمال المنتمين للاتحادات والفدراليات والنقابة الوطنية) (جريدة المساء ، ٢٠٠٨ ، ١٣ع) إلى إضراب عام في حزيران ٢٠ يونيو ١٩٨١ احتجاجا على هذه الإجراءات التعسفية ، وهدفت المسيرات الاحتجاجية إلى التثديد بالزيادات الكبيرة في أسعار القمح والزيت والزبدة والدقيق، والتي ارتفعت بنسبة ١٤ إلى ٧٧%. ومن هنا جاء الاسم الذي يعرفه الجميع ب ثورة الخبز". (Révolte du pain au Maroc, 2024)

انتشر الإضراب في ٢٠ يونيو/حزيران على نطاق واسع في المدن الكبرى بالمغرب، ولا سيما الدار البيضاء، والرباط، وفاس. وتحول الإضراب العام إلى مظاهرات وأعمال شغب في شرق المغرب وخاصة في مدينة وجدة، وبركان، والناظور، في الفترة ما بين ٢٨_٣١ حزيران /يونيو ولكن الوضع في الدار البيضاء تدهور بسرعة كبيرة، إذ اندلعت مظاهرات شعبية وتحولت إلى أعمال شغب، واشتبك المتظاهرون، ومعظمهم من الشباب من الأحياء الفقيرة بعنف مع الشرطة ، وادى ذلك الى إزدياد مشاهد النهب والسلب والاشتباكات، لتعم المدينة حالة من الفوضى العارمة.

كان رد فعل الحكومة فوراً اذ قمعت الشرطة بدعم من الجيش المتظاهرين بعنف شديد وأسفرت الاشتباكات عن سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى، وأعلنت السلطات رسمياً أن عدد القتلى بلغ ٦٦ شخصا، الا ان مصادر مستقلة ومنظمات حقوقية قدرت أن عدد الضحايا تراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ شخص وبحسب تحقيقات (اللجنة المغربية لحقوق الإنسان)، تسببت أعمال الشغب التي شهدتها الدار البيضاء في مقتل ١١٤ شخصا في البداية. (Stern , 2024)

أعلن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (هو حزب مغربي ينادي بالديمقراطية الاجتماعية. وقد وقع مؤسساً الحزب الأكثر شهرة، المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد، على عريضة الاستقلال في ١١كانون الأول/يناير ١٩٤٤، وهو نفس العام الذي تأسس فيه حزب الاستقلال. وقد تعرض الحزب لعدة سنوات من القمع حتى ظهور حكومة التناوب بين الحزب والقصر، وخلال هذه الفترة صوت الحزب لصالح دستور عام ١٩٩٦)، (الشمري، ٢٠١٩، ٦٠٣-٦٠٥) عن ٦٣٧ حالة وفاة، في حين أعلن حزب التقدم والاشتراكية (هو حزب يساري مغربي يعتقد أفكار اليسار الديمقراطي، ويؤمن بمبادئ العدالة الاجتماعية والتقدم والحداثة. تم الاعتراف به رسمياً من قبل الحكومة في ٢٣ أغسطس ١٩٧٤. كان يُعرف سابقاً باسم "حزب التحرير والاشتراكية" خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤ قبل أن يحصل على الشرعية القانونية. يُعد هذا الحزب خليفة للحزب الشيوعي المغربي الذي



تأسس عام ١٩٤٣ عن ٨٠٠ حالة وفاة. من
جهتها تحدثت وسائل إعلام أجنبية عن سقوط ما بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ ضحية و ٥٠٠٠ موقوف. (La
(révolte du pain à Casablanca en, 1982

وتلا ذلك اعتقالات جماعية وسجن آلاف الأشخاص ولم يقف الأمر عن المتظاهرين بل امتد
أيضاً إلى القادة النقابيين والناشطين السياسيين المتهمين بتدبير الخلل الذي تسبب في مقتل العديد
من الأشخاص وفي مواجهة معارضة النقابات وأحزاب المعارضة المغربية، قررت الحكومة إلغاء
٥٠% من بعض الزيادات إلا أن " ثورة الخبز " والاحتجاجات الحاصلة كان لها انعكاسات عميقة
على المجتمع المغربي وكشفت عن هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد وابرز الفجوة
الكبيرة بين الأغنياء والفقراء. (Forster , 2024)

المبحث الثاني

انتفاضة ١٩٨١ (ثورة الخبز أو الكوميرا)

ان الظرف الاقتصادي في المغرب مر بمرحلة عصيبة في بداية الثمانينيات، ساهمت في
تعاضم معاناته المغرب بسبب الديون الخارجية ، التي ارتفعت من تسع مئة مليون دولار عام ١٩٧٢
إلى (١٢) مليار دولار عام ١٩٨٠. ونتيجة لذلك، تحول المغرب إلى سوق الاقتراض الدولي خلال
الفترة ١٩٧٥-١٩٨١ لسد العجز النقدي في الميزان المالي التجاري، بالإضافة إلى انخفاض قيمة
الفوسفات في السوق الدولية والإنفاق العسكري المفرط، ولم يستفاد في ذلك سد العجز لتغطية
تحويلات العملات الأجنبية للبلاد للمهاجرين المغاربة، ولا الاعانات المباشرة التي كان المغرب
يتلقاها من بعض دول الخليج. (الحاجي, ٢٠١١, ١٧)

عانت البلاد من وطأة الديون الخارجية ، وانتشار البطالة وتقشي الكساد، والارتفاع المتعاظم
للأسعار، ومسائل اقتصادية عديدة، والتي فشلت الاجراءات الحكومية في حلها، لذا التجأت الحكومة
الى القروض الخارجية من "صندوق النقد الدولي"، و"البنك الدولي"، واجبرت على الالتزام بشروطه،
التي فرضها للحصول على قروضه منها احترام، حقوق الانسان ، وتشجيع القطاع الخاص وضغط
الانفاق العسكري ، والغاء مبدأ ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، وقد ارتفعت الديون الخارجية التي
وصلت الى (٢٥) مليار دولار التزمت بتخصيص (٤/٠) من الدخل السنوي لتسديد ديونها ، حيث
بلغ عدد العاطلين ما يقارب مليونين شاب . (عبد الرضا, ٢٠١٢, ١)



وسجل العجز العام في الميزانية العام ٨٩% عام ١٩٨٠، وكانت أعباء "حرب الصحراء الغربية" أنهكت المغرب و التي تعد أحد العوامل المباشرة لتراجع الأوضاع الاقتصادية في المغرب، لاسيما أن النمو المالي لم يكن مؤاتياً لمجاعة التطور الديمغرافي الذي تميز به المغرب خلال تلك الفترة، وكان ذلك من أهم عناصر هذا الركود الاقتصادي مما أدى إلى وضع ٤٠% من السكان تحت خط الفقر الفساد الإداري، وزيادة قيمة الدولار، وتكاليف الدين الخارجي والفوائد المترتبة عليه، وتعرض المغرب للتغيرات العالمية في أسعار المواد غير المصنعة التي اعتمد عليها المغرب في صادراته، مثل الفوسفات والمحاصيل الزراعية، إضافة إلى ذلك الهجرة الريفية والتي شهدتها مدن عديدة من بينها (الدار البيضاء) ، إضافة إلى فترات القحط المتتالية التي أثرت على الزراعة في المغرب ونتيجة لذلك، وصل المغرب إلى حافة عدم القدرة على الاستيراد أو سداد ديونه الخارجية. (كانت مدينة الدار البيضاء المركز الأساسي للاحتجاج باعتبارها العاصمة الصناعية للمغرب حيث تستقطب عدد كبير من العمال والحرفيين وقد بلغ عدد سكانها نحو ثلاث ملايين نسمة ونتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية التي يعانيها الريف مما دفع الناس للاحتجاجات والاضرابات. (خمليش، ٢٠٠٥، ٥٧؛ جريدة الحوادث، ١٩٨١، ١٢٨٨ع)

فضلاً عن ذلك عانت المغرب من البطالة، خصوصاً بين فئة الشباب الحاصلين على الشهادات الجامعية، وتقدر نسبتهم ما يقارب ٦٨ من اجمالي كل (٧٠٠) ألف شخص، الذين تتراوح اعمارهم ما بين (١٦-٢٩) عاماً ، وقد شهدت بعض القطاعات تراجعاً ملحوظاً وتجلّى ذلك سلباً على الوضع الاقتصادي والمدن المغربية التي هي أساساً تعاني من تبعات مالية وازمات اقتصادية مستمرة. (جريدة الحياة، ٢٠١٣، ١٢)

وتتابعت الزيادات في تكاليف السلع الضرورية ، ارتفاع مؤشر تكلفة المعيشة بنحو ٣٨%، وكان العامل الأساسي الذي دفع النقابات المطالبة الحكومة بتخفيض الأجور وبدء تفعيل الحوار المنتظر، كمذكرة جديدة تم تقديمه إلى رئيس الحكومة عبدالرحيم بوعبيد ، وفي ٢٥ أبريل/نيسان عام ١٩٨١م كانت هنالك مطالب تيسير التواصل والاعتراف بالضمانات النقابية وكان رد الحكومة مفاجئاً عندما أعلنت الحكومة بيانها حين بثته "وكالة الأنباء الرسمية" في ٢٨ من مايو/ايار عام ١٩٨١، والذي جاء حاملاً لأنباء تكاليف السلع الضرورية بمعدلات قياسية ويضاف إلى الزيادات المسجلة في العاملين السابقين، وكانت كالاتي: السكر بنسبة ١١٢%، الزيت لنسبة ١٠٧%، الحليب بنسبة ٢٠٠%، الزبدة بنسبة ٢٤٦%، والدقيق بنسبة ١٨٥%. (الزاهي وآخرون، ٢٠٠٣، ٣٥)، وأشار



الحسن الثاني في كلمته حول أحداث ١٩٨١ بالدار البيضاء، "إلى أن الأحداث كانت جدية ومتعمدة ومنظمة لأنها حدثت قبل أربعة أيام من ذهابي إلى "مؤتمر نيروبي" (وهي قمة عقدت في كينيا في عام ١٩٨١ إذ دعا الملك لأول مرة عن استفتاء الاستقلال الذاتي، وأعلنت المغرب دعمها لتطبيق حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، إلا أن هذا الاستفتاء لم يطبق بسبب العوائق التي جاءت بها المغرب لتعطيل مشروع الاستفتاء) (كريبيج، ٢٠١٦، ٥٨-٧٣) للدفاع عن ملف الصحراء الغربية ...، لأن الضرر لم يلحق بهم بعد، وهناك أساليب أخرى للاحتجاج غير الإضراب ومنع الهجرة الريفية إلى الدار البيضاء. (لوزان، د.ت، ١٢٨-١٢٩)

تحرك "حزب الاتحاد الاشتراكي" برئاسة أمينه العام عبد الرحيم بوعبيد والتي اعتبرت الخطوة الأولى وسرعان ما بينت اللجنة المركزية للحزب بياناً في ٣١ ايار/مايو ١٩٨١، ذكرت فيه وضع المغرب وصل إلى مرحلة حرجية من الأزمة، ودعت الحكومة إلى التراجع عن هذه الزيادات كما وحملها واجب ما يسفر عنه، وأمام اللجنة قال الأمين العام للحزب إن مثل هذه القرارات الخطيرة لم تتخذ بمثل هذا التعسف من قبل، وبرر المسؤولون آنذاك تلك الزيادات بالعدو المعتاد وهو نقص ميزانية الدولة، وتجلت تلك الشدة برهاناً على النفقات الهائلة لحرب الصحراء الغربية والتي كانت تقدر بمليون دولار يومياً في ذلك الوقت. (يلعباس، ٢٠٠١، ١٥)

بدأ الإضراب في ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١، باحتجاجات جماهيرية في "الدار البيضاء العاصمة" الاقتصادية للمغرب، "رداً على ارتفاع اسعار المواد الغذائية الضرورية عقب بيان حكومة المعطي بوعبيد في ٢٨/ايار ١٩٨١ الذي ادى الى ارتفاع اسعار المؤن الغذائية بضغط من صندوق النقد الدولي العام إذ أصبحت المصانع خالية من العمال وأغلقت المتاجر، وتوقفت وسائل النقل العام عن التجول في أرجاء البلدة وجاءت الدعوة لذلك للإضراب من "الكونفدرالية الديمقراطية لنقابات العمال" لإلزام السلطات على التراجع عن رفع أسعار السلع الضرورية التي أقرتها الحكومة بالإعلان عنه. (فرض الجهات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروط تقشفية نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة الديون وعجز الحكومة عن تسديدها منها تخصيص (٤/٠) من الدخل السنوي للديون والاعتراف بحقوق الإنسان وتنوع الأحزاب ورسم السياسة الاقتصادية بما يتناسب مع تسديد الديون وتشجيع القطاع الخاص، وتخفيض الانفاق العسكري والغاء مبدأ ملكية الدولة لوسائل الانتاج) (بيرو، ٢٠٠٢، ٣٠٧؛ خمليش، ٢٠٠٥، ٥٩)



وتقرر زيادة الدقيق بنسبة ٤٠% والسكر من ٤٠ إلى ٥٠% زيت بنسبة ٢٨% والحليب بنسبة ١٤% والزبدة بنسبة ٧٦% وقد أشار صندوق النقد الدولي بالفعل إلى أن إعانات دعم المستهلكين، التي يستفيد منها الأغنياء في الأساس غير عادلة من الناحية الاقتصادية. ولذلك تقرر إلغاء هذه الإعانات وخرجت مظاهرات في الشرق ووزعت منشورات في مكناس (شمال المغرب) وفي ٧ يونيو/حزيران، تم تخفيض الزيادات إلى النصف علاوة على ذلك انتشرت شائعات عن مشروع من شأنه أن يجعل التدريس مربحاً أولاً في التعليم الأكاديمي ثم في المدارس الثانوية ومع ذلك، كان اقتصاد البلاد في وضع صعب للغاية، ليس فقط بسبب الأزمة العالمية ولكن أيضاً بسبب الإنفاق العسكري للصحراء الغربية والجفاف الذي كان سائداً في البلاد آنذاك. (François, 1986, 178-189)

وفي ١٨ يونيو/حزيران، دعت نقابتان، الاتحاد المغربي للشغل واتحاد الشغل، إلى إضراب عام في الدار البيضاء والمحمدية وفي أماكن أخرى، وتم الإعلان أيضاً عن الإضراب ولكن جزئياً فقط ودعت نقابة العمال إلى إضراب ثانٍ في ٢٠ يونيو وتم اعتقال مديرها قبل يوم من بدأ الإضراب يوم ١٩ يونيو/حزيران، ووقعت عدة أحداث بالأماكن الطرفية للدار البيضاء حول الحافلات التي انتهت بإشعال النار فيها. وفي فترة الظهيرة، تمركز موكب يضم ٣٠٠٠ شخص قادم من الأحياء الفقيرة حول الطريق السريع إذ تم نصب المتاريس وأضرمت النيران في فروع البنوك في هذا القطاع ثم اتجهت مجموعتان نحو الأحياء السكنية ونشر الجيش دباباته في المدينة وكانت المروحيات تحلق فوق المتظاهرين وقامت بالتقاط صور طوال اليوم وفي اليوم التالي تم تدمير محلات بيع الجملة بالإضافة إلى ١٢ صيدلية و٢٣ بنكاً و٣ وكالات بريدية و٣ مستوصفات و٢١ سيارة أدى إلى حدوث أضرار جسيمة وكان هناك حملة اعتقالات حوالي ٨٠٠٠ معتقل للمدنيين. Sur ces événements, Comité de lutte contre la répression au (Maroc, 1981, 80)

غطى الاعتصام عدد من المجالات والأماكن الصناعية المهمة، مثل الفوسفات والسكك الحديدية والنسيج ومصانع إنتاج السكر وقطاع الموانئ والتبغ والصناعات الحديدية والبتروولية والغذائية وانضم إليهم موظفو قطاعي التعليم والصحة وطلاب الجامعات وصغار التجار وعندما لاحظت السلطات تفاقم الأمور بادرت بالتدخل لفرض عودة العمال وأصحاب المحال إلى أعمالهم، وعملت على تفريق الشباب والعمال المتجمعين في الأحياء والمقاهي، وانضمت إليهم قوات الجيش والدرك الملكي، والقوات المساعدة على متن شاحنات عسكرية ومروحيات، ما دفع المضربين عن



العمل إلى تغيير مسار الإضراب إلى مظاهرات شعبية حاشدة ضد هذه الاستفزازات. (رشيق، ٢٠٠١، ٣)

وتضاربت الأنباء بشأن عدد الضحايا لتلك الاحتجاجات وفقاً لما أعلنته السلطات المغربية حينها إنهم لم يتجاوزوا (٦٦) شهيدا و(١٢٠) جريح، بينما أفادت منظمات حقوقية مغربية أن العدد تجاوز (١٠٠٠) ضحية وكانت كل مطالبهم توفير لقمة العيش، وتحدثت مصادر معارضة حينها أن معظم قتلى عام ١٩٨١ تم دفنهم فيما وصفته (بالمقابر الجماعية السرية) وأكدت أن من بينها ثكنة عسكرية تابعة لرجال الإطفاء بالقرب من احد المناطق الشعبية وهو حي المحمدي (طرابلسي، ٢٠٠٩، ٩).

ومن بين الأفراد الموقوفين لأسباب سياسية (٢٨٤) عضوا وقياديا في اي من "الكونفدرالية الديمقراطية للعمل" و"الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، من بينهم (١٢) عضوا في "اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد"، وخمسة أعضاء في المكتب التنفيذي من الاتحاد، و(٢٣) مسؤولاً في نطاق الوطن، ومن أجل التعتيم الإعلامي على ذلك منع صدور الصحف الملحق "لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية". (محسن، ١٩٨٣، ٩)

وأجبرت هذه الأحداث الحكومة على التراجع عن الزيادات التي فرضتها على الأسعار، لكنها حملت في بيان رسمي أطراف المعارضة المسؤولية، وبررت بقوة تدخلها بما اعتبرته وجود أطراف متواطئة من الخارج تحاول تعطيل اجتماع "مؤتمر نيروبي" حول قضية الصحراء الغربية في المقابل، وصفت المعارضة أن الأحداث وصفت بأنها "مجزرة حقيقية" بحق مجتمع المغرب. (جرادات، ٢٠٠٦، ٣٠٢)

ولم يقتنع الحسن الثاني مع وجود تفسيرات تكفي لإعلان الإضراب العام، وتساءل: قائلاً "هل يعني الإضراب أنه الطريقة الفريدة التي يمكننا من خلالها التعبير عن سخطنا؟ هل يعني الإضراب أنه ينبغي أن يتضمن جميع مجالات الدولة دفعة واحدة؟ هل مفهوم الإضراب يعني أن الدولة في صف واحد؟ والمضربين في جهة واحدة؟ أنا لا أعتقد ذلك. أنا شخصياً أعتقد أن القانون الأساسي للإضراب هو الحوار أولاً وقبل كل شيء إذا لم تسفر عن نتيجة من الحوار، يتم إصدار تحذير...". (الحاجي، ٢٠١١، ١٨)

وكان لهذا الإضراب أسماء عديدة، لعل أبرزها (الكوميرا) (الكوميرا : وهي كنية باللهجة المغربية تطلق على نوع من الخبز اطلق تسميتها وزير الداخلية المغربي إدريس البصري كنوع من



التهكم على ضحاياها بسبب مطالبهم الاجتماعية) (بيرو، ٢٠٠٢، ٣١١)، و"الإضراب الناجح" كما اعتبرت قيادات الأحزاب والنقابات اليسارية، والثورة التي لم تتجح" كما وصفها بعض المنتمين إلى اليسار الراديكالي. ورغم تعدد هذه التسميات، يظل يوم ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١، حدثاً سفكت فيه الدماء المغربية بعد احتجاج أصحابه على الارتفاع الكبير بأسعار السلع الغذائية ومرّ المغرب بفترة استقرار سياسي خلال الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٣، حيث أصدر الملك الحسن الثاني، في مارس/آذار ١٩٨٢ عفواً ملكياً للإفراج عن المعتقلين السياسيين. (فايز، ١٩٩٠، ١٧٤-١٧٥) ومنهم (عبد الرحيم بوعبيد وأصحابه) والمسجونين معه وفور إطلاق سراحهم أعلن بوعبيد ضرورة استعمال الطرق الديمقراطية في النضال وأعلن "حزب الاستقلال" (تأسس الحزب عام ١٩٤٤ حين تم تقديم ما عرف في تاريخ المغرب بوثيقة المطالبة بالاستقلال، وارتبط ظهوره بمعارضة المغاربة الاستعمار الفرنسي (١٩١٢-١٩٥٦)، وكان يعرف في البداية بكتلة العمل الوطني وانتخبت لجنتها في عام ١٩٣٧ علال الفاسي رئيساً لها، وتتلخص مبادئ الحزب بعدة نقاط منها، تأكيد الحزب على الاستقلال المتضمن وحدة المغرب وتحرره والثانية التأكيد على الحرية والمساواة، والثالثة اتباع النظام الدستوري والمساواة أمام القانون، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية للدولة والإسلام ديناً رسمياً لها). (حامد، ٢٠١٤، ٩-١٠؛ بعبيد، ١٩٩٨، ٤٢) في مؤتمره الوطني الحادي عشر عام ١٩٨٢، استعداده للمشاركة الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها عام ١٩٨٣ ومراجعة مشاركته في الحكومة. (بوعبيد، ١٩٨٢، ٢٣١)

المبحث الثالث

أثار ثورة الخبز على المغرب

أولاً: الأثار السياسية

نتيجة الإضرابات قرر الحاكمون تعويض العمال والفلاحين وعموم الكادحين بالمزيد من التجويع والاستغلال، فطبقت سياسة تقشف قاسية أدت إلى المزيد من ضرب القدرة الاقتصادية على الإنفاق للفقراء، وتصاعد قلة العمل التي بلغت (مليون ونصف المليون) عند نهاية عام ١٩٨٠، وجاءت تلك الإجراءات التقشفية الإجرامية نتيجة لرغبة الطبقة السائدة في تحميل الفقراء والمضطهدين، أي أكثر الفئات هشاشة وانسحاقاً، ثقل الأزمة، إذ أن الكادحين هم الذين يتحملون تبعات أزمة نظام أعدائهم المنتمين إلى الطبقات الاجتماعية، لصالح "المصلحة العامة" و"مصلحة الوطن"، في حين أن الاقتصاد يعاني من أزمة عميقة (أمين، ٢٠٢٠، ٨١).



طالبت قوى المعارضة في البرلمان بتشكيل لجان تقصي رداً على المجازر المرتكبة ضد المواطنين، والأحداث الدامية التي شهدتها الدار البيضاء في حزيران/يونيو ١٩٨١، لكن طلبها قوبل بالرفض بدعوى وجود دستور يمنع ذلك (جريدة الاتحاد الاشتراكي، د.ت، ٦). وفي حين أن الأحزاب السياسية المعارضة كانت مع مطالب المحتجين، وعلى رأسهم "حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، ورفضت اعتبارها "المسألة الوطنية الثانية"، طالبت الأحزاب الحكومة بإلغاء الزيادة في الأسعار، والإفراج عن المحتجزين، ورفع الإجراءات القانونية ضد اتحادات العمال وبقية الأحزاب السياسية والصحف التابعة لها، وإرسال بعثة لتقصي الحقائق، وتعويض المتضررين وعوائلهم، وإقالة حكومة المعطي بوعبيد. في حين دعت أحزاب الائتلاف الحكومي إلى فتح باب الحوار مع اتحادات العمال، والاعتراف بتناقض القوى الشرائية باستمرار (جريدة الأنباء، ١٩٨١، ٢).

كان الملك غير راضٍ عن ارتفاع تكلفة المعيشة، واستغلال بعض العوامل الاقتصادية الصعبة للمواطنين، للإثراء على حساب القدرات الشرائية، إذ قال في هذا المضمار: "إن حرية السوق لا تعني الفوضى والنهب، وإن المواطن قد يتفهم أن غلاء المعيشة رهن بارتفاع الأسعار في السوق العالمية، لكنه لا يقبل أن يكون فريسة لجشع المتضاربين، أو ضحية لتقاعس السلطات، وأنه لا يمكن التلاعب بقوت الشعب" (جريدة الحياة، ٢٠٠٨، ١٩).

ونتيجة للإضرابات في السنوات الماضية، طرأت تحولات على الخريطة السياسية المغربية، إذ ظهرت أحزاب جديدة بعد موافقة وزارة الداخلية على ذلك في ١٣ مارس/آذار ١٩٨٣، منها "حزب الوحدة والتضامن" و"حزب الاتحاد الدستوري" (هو حزب مغربي ليبرالي أسسه رئيس الوزراء السابق المعطي بوعبيد عام ١٩٨٣ أثناء التحضير لانتخابات عام ١٩٨٤، وقد ترأسه بعد ذلك جلال السعيد، ثم عبد اللطيف السملالي، وأصبحت رئاسته دورية) (الطالبي، د.ت، ٦١)، بقيادة الوزير الأول المعطي بوعبيد، و"منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" في ٤ مايو/أيار ١٩٨٣، و"حزب اليسار الاشتراكي الموحد" بقيادة محمد بن سعيد. وبذلك تكونت الأحزاب السياسية في نهاية عام ١٩٨٣ من اثني عشر حزباً في المملكة المغربية (مختار وعلي، ٢٠١٦، ٨١).

ثانياً : الآثار الاقتصادية

على خلفية هذا الوضع قررت نقابة الاتحاد المغربي للشغل خوض إضراب عام يوم ١٨ يونيو / حزيران ١٩٨١، ساندته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إذ أصدر مكتبها التنفيذي يوم ١٧ يونيو/حزيران ١٩٨١ بلاغاً يدعو فيه الجماهير العمالية إلى المشاركة في الإضراب ١٨/ يونيو



حزيران من العام نفسه لكن حكومة الحسن الثاني تعاملت معه بالتعنت والإصرار على مواصلة حربها الطبقيّة، مما دفع بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الدعوة إلى إضراب عام وطني يوم ٢٠ حزيران /يونيو ١٩٨١ وقد كان المطلب الجوهرى لهذا الإضراب هو: الإلغاء الفورى الكلي والضرورى لكل الزيادات التي عرفتها المواد الاستهلاكية الأساسية في ٢٨ أيار /مايو ١٩٨١.

كان للإضراب آثار اقتصادية ناجحة في الحركة الاقتصادية في الدار البيضاء شلت بأكملها، حيث توقفت وسائل النقل عن الحركة وتوقفت الآلات في المعامل عن الدوران. سيما ان ما علمنا أن فالعمال هم من يحركون بسواعدهم كل القطاعات في المجتمع، وبدون قوة عملهم لا يمكن لأي قيمة أن تضاف أو عجلة أن تدور أو آلة أن تتحرك الامر الذي جعل الاضراب يؤتي ثماره، وقد انخرطت في الإضراب العديد من فيه "النقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين" و"النقابة الوطنية للتعليم العالي" و"الاتحاد الوطني لطلبة المغرب".

ثالثاً: الآثار الاجتماعية :

من الآثار الاجتماعية لانتفاضة الخبز عام ١٩٨١ أن قد تم تسجيل حالات اعتقال العديد من شباب الأحياء العامة في المدينة بشكل عشوائي، وبعد يومين من يوم الإضراب جاءت الشرطة وجمعت المتواجدين في المقاهي، وسأقت الجميع إلى مراكز اعتقال متفرقة، منها مركز احتجاز بعين حرودة، الذي لقي معظم الشباب المعتقل حتفه فيه جراء الاختناق الناجم عن الاكتظاظ كما وصفت محاكمة السجناء بالسريرة اذ لم تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة. (التوراني، ٢٠١٥، ع ٤٨٤٣)

لقي الإضراب العام نجاحا كبيرا خصوصا على صعيد العاصمة الاقتصادية، إلا أن قوات الأمن أقدمت في محاولة منها لإفشال الاضراب بمواجهة و تشتيت التجمعات ، مما أسفر عن اندلاع مظاهرات شعبية في مختلف الأحياء الشعبية (شارع احمد الصباغ، شارع الفداء، شارع محمد السادس، حي محمي، المدينة القديمة إلخ) وتم استقدام عناصر من الجيش، واجهت تلك الاحتجاجات بالقمع والعنف والاعتقالات، ما أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى في العديد الاحياء منها (درب لعفو، الحي المحمدي، المدينة القديمة، ساحة السراغنة... و أحياء اخرى)، واشتهرت هذه الانتفاضة وضحاياها ب "شهداء كوميرا"، بعد أن أطلقها عليهم وزير الداخلية آنذاك (إدريس البصري)، استهزاء بهم بسبب مطالبهم الاجتماعية وهو ما أثار سخطا لدى عائلات الضحايا. (اموزك، ٢٠٢٣)



كما و أزهقت أرواح كثيرة، وتضاربت أرقام عدد الضحايا بين الرواية الرسمية، التي قالت إن عددهم وصل إلى ٦٠ قتيلا، فيما تحدثت الهيئات الحقوقية عن ما يزيد عن ٦٠٠ قتيل وتم اعتقال المئات خاصة الفاعلين منهم داخل النقابات التي خاضت الإضراب، وتم غلق صحيفتي "المحرر" و"ليبيراسيون" الملحقين لـ "حزب الاتحاد الاشتراكي"، الذي كان من أبرز أحزاب المعارضة آنذاك. (مغربية الاصوات، ٢٠٢٣)

كانت انتفاضة الخبز علامة فارقة في تاريخ المغرب المستقل واسرهم الذين تعرضوا للقمع الشرس نظرا لما كان لها من آثار وخيمة على المئات من الضحايا المباشرين للقمع الشرس ، لذا فان ضحايا انتفاضة ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١ (ثورة الخبز أو الكوميرا) طالبت بالآتي: (امين, ٢٠٢٠, ٨١)

١. الإسراع بالكشف عن هوية شهداء أحداث ٢٠ يونيو التي انتشرت جثثهم في مدفن جماعي من داخل الحماية المدنية (بالحي المحمدي عين السبع) بعد إعادة دفنهم في قبور فردية، كما جاء في المقررات التي سلمت للعائلات وذوي الضحايا حقوقهم والكشف عن المقابر الأخرى لمجهولي المصير وتفعيل برنامج حفظ الذاكرة وحتى لا ننسى ولا يتكرر هذا، بتسمية بعض الساحات والشوارع والمدارس بأسماء شهداء أحداث ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١ الأليمة.

٢. تطبيق التوصيات الصادرة عن التحكيم المدرج للإدماج الاجتماع، وكذلك تضمين توصية الإدماج الاجتماعي للمقررات التي لم يشملها ذلك مع مراعاة الفرص الضائعة للذين قضوا مددا طويلة رهن الاعتقال وعامل السن .

٣. المطالبة بالتدخل الفوري والعاجل لاستشفاء حالة السيد عاطر سعيد والحالات المرضية الأخرى بالتغطية الصحية الشاملة، فضلا عن فتح أجل جديد للملفات المصنفة خارج الأجل بدون حيف او تمييز ، و الطلب من تجمع الحقوقيين بالضغط على رئاسة "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" و الوزير الأول بتفعيل تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة و الدعم و المساندة لضحايا ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨١.

الخاتمة

تعتبر ثورة الخبز عام ١٩٨١ بمثابة حدث تاريخي مهم يسلط الضوء على التأثير العميق للسياسات الاقتصادية على الديناميات الاجتماعية في المغرب وقد تطرق هذا البحث إلى الأسباب الجذرية للانتفاضة، ودرس الإجراءات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة والتحديات الاقتصادية الناتجة



التي يواجهها السكان وأكدت الاحتجاجات واسعة النطاق التي تلت ذلك العلاقة الحاسمة بين العدالة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

و أن النهج الذي اتبعته الحكومة لضمان الاستقرار الاقتصادي، تحت تأثير السلطات المالية الدولية، فشل في مراعاة الاحتياجات المباشرة لمواطنيها، وخاصة الطبقات الدنيا والمتوسطة. وأدى الرد الوحشي القمعي على الاحتجاجات إلى تفاقم السخط العام، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح وتدايعات اجتماعية وسياسية طويلة الأمد.

وساهم هذا البحث في فهم أعمق للتفاعل المعقد بين السياسة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي. من خلال التفكير في أحداث عام ١٩٨١، يتم تذكيرنا بالحاجة الماسة إلى تخطيط اقتصادي شامل ومراعي يعطي الأولوية لرفاهية جميع المواطنين لتعزيز مجتمع أكثر عدلاً واستقراراً.

النتائج

لقد أسفرت دراسة ثورة الخبز عام ١٩٨١ في المغرب عن العديد من النتائج الرئيسية التي تركز على التفاعل المعقد بين السياسات الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

١- **الصعوبات الاقتصادية والسخط العام:** أدى فرض تدابير التقشف، ولا سيما تخفيض الدعم على المواد الأساسية مثل الخبز، إلى زيادة كبيرة بتكاليف المعيشة للمواطنين المغاربة. وأدى ذلك إلى صعوبات اقتصادية واسعة النطاق، وخاصة بين الطبقات الدنيا والمتوسطة، مما أدى إلى تأجيج السخط العام وخلق أرض خصبة للاضطرابات.

٢- **إثارة الاحتجاجات الجماهيرية:** كان الارتفاع في أسعار الخبز بمثابة حافز للاحتجاجات الجماهيرية بالمدن الكبرى في المغرب، بما في ذلك الدار البيضاء والرباط ومراكش وفاس واتسمت الاحتجاجات بمشاركة متنوعة من العمال والطلاب والمواطنين العاديين، مما يشير إلى استياء واسع النطاق من السياسات الاقتصادية للحكومة.

٣- **رد الحكومة والقمع:** كان رد الحكومة على الاحتجاجات سريعاً وقاسياً، وتضمن نشر قوات الأمن وأدى إلى اشتباكات عنيفة. ولم يفشل هذا النهج القاسي في معالجة القضايا الاقتصادية الأساسية فحسب، بل أدى أيضاً إلى تفاقم الغضب الشعبي وانعدام الثقة تجاه الحكومة.

٤- **الآثار الاجتماعية والسياسية:** كشفت ثورة الخبز عن نقاط ضعف اجتماعية وسياسية كبيرة داخل المغرب. وسلط الضوء على الانفصال بين سياسات الحكومة واحتياجات السكان، مما يكشف



عن الافتقار إلى العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية وشددت الأحداث على أهمية المساءلة الحكومية والحاجة إلى سياسات تستجيب لاحتياجات كافة شرائح المجتمع.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق والأرشفيات والدوريات

١. د.ك.و ، ملف مكتب المغرب العربي ، ع ٢٦ ، في ١٢/٤/١٩٧٩.
٢. هلال ، محمد بن هلال وآخرون ، النقابة كرهان سياسي بالمغرب (١٩٥٥-١٩٨١) ، منشورات المركز الوطني للبحث العلمي ، د.ت. .

ثانياً: الكتب

٣. بوعزيز ، مصطفى بوعزيز ، اليسار المغربي الجديد النشأة والمسار ١٩٦٥-١٩٧٩ م ، دار تينمل ، (مراكش - ١٩٩٣ م) .
٤. بيرو ، جيل بيرو ، صديقنا الملك ، ترجمة : ميشيل خوري ، ورد للطباعة والنشر ، (دمشق - ٢٠٠٢ م) .
٥. تلي ، تشارلز تلي ، الحركات الاجتماعية ، ١٧٦٨ - ٢٠٠٤ م ، ترجمة ربيع وهبة ، المجلس الأعلى للثقافة ، (القاهرة - ٢٠٠٥ م) .
٦. جرادات ، مهدي انيس جرادات ، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ، دار اسامة للنشر ، (عمان - ٢٠٠٦ م) .
٧. الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ، معلمة المغرب، ج ١٢، مطابع سلا، مطبعة النجاح الجديدة ، (الدار البيضاء - ٢٠٠٠ م) .
٨. خمليش ، عزيز خمليش ، الانتفاضات الحضرية بالمغرب - دراسة ميدانية لحركتي مارس ١٩٦٥ يونيو ، ١٩٨١ ، افريقيا الشرق ، (الدار البيضاء - ٢٠٠٥ م) .
٩. فايز ، سارة فايز ، الاحزاب والقوى السياسية في المغرب، رياض الريس للكتب والنشر، (لبنان - ١٩٩٠ م) .

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

١٠. الحاجي ، عبداللطيف الحاجي ، الظاهرة الاحتجاجية داخل الفضاء العمومي بالمغرب مقارنة سيولوجية لحركة ٢٠ فبراير لمدينة الدار البيضاء ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، (جامعة الحسن الثاني المحمدية - ٢٠١١ م) .
١١. حامد ، صادق احمد حامد، حزب الاستقلال ودوره في الحياة السياسية في المغرب ١٩٥٦ - ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ٢٠١٤.



١٢. دلال، كريبع دلال وآخرون ، قضية الصحراء الغربية من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٢ ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة عمار ثلجي -الأغواط ، (الجزائر - ٢٠١٦) .

١٣. مختار ، كدروسي مختار وعلي ، عرابي علي ، الاصلاحات السياسية في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، المغرب (سعيدة، ٢٠١٦) .

١٤. نصيرة ، هادي نصيرة ، قضية الصحراء الغربية ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ م ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الوادي ، (الجزائر - ٢٠١٤م).

١٥. هلال ، محمد بن هلال ، الإصلاحات الاقتصادية والانتقال الديمقراطي: حالة المغرب ، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (جامعة بريينيان - ٢٠٠٤م) .

١٦. وليد ، بعداش وليد ، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر - مصر ، (الجزائر - ٢٠١٥).

رابعاً: المجالات العلمية المحكمة

١٧. بعبيد ، محمد بعبيد ، حزب الاستقلال المغربي، مجلة الدراسات الاستراتيجية، (القاهرة - ١٩٩٨م).

١٨. رشيق ، عبدالرحمن رشيق ، استراتيجية الشارع في مدن المغرب - من الدولة ضد المجتمع إلى المجتمع ضد الدولة ، مجلة الشعلة ، ع ٦ ، تشرين الاول ، (الدار البيضاء - ٢٠٠١م).

١٩. الزاهي ، نورالدين الزاهي وآخرون ، المغاربة والاحتجاج ، مجلة وجهة نظر ، ع ١٨ ، كانون الثاني ، (ربيع وصيف - ٢٠٠٣م).

٢٠. الشمري ، شيماء عبدالوهاب الشمري ، الجذور التاريخية لنشأة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ١٩٥٦ - ١٩٧١ ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، ع (٦٩) ، (جامعة بغداد - ٢٠١٩ م)

٢١. طرابلسي ، فواز طرابلسي ، المجالات العامة والفضاء الحضري - مقارنة نقدية مقارنة ، مجلة إضافات ، ع ٥ ، كانون الثاني ، (مركز دراسات الوحدة العربية - ٢٠٠٩م).

٢٢. عبد الرضا ، اسعد طارش عبد الرضا ، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية (١٩٩٠-٢٠٠٩) ، المغرب أنموذجاً ، مجلة العلوم السياسية ، ع (١) ، (جامعة بغداد - ٢٠١٢م).

٢٣. علاء الدين محسن ، مشاركتنا في الحكم واردة بعد الانتخابات ، مجلة الوطن العربي ، ع ٣٣٤ ، ٨ تموز ، (باريس - ١٩٨٣م).

٢٤. يلعباس ، مشنري يلعباس ، الحركات الاحتجاجية وثقافة الاحتجاج، مجلة الشعلة، ع ٦، تشرين الاول، (الدار البيضاء - ٢٠٠١م).

خامساً: الجرائد والصحف الورقية

٢٥. جريدة الاتحاد الاشتراكي ، ع ٦٢١١ ، المغرب.



٢٦. جريدة الحياة ، لندن ، ع ١٣٧٨ ، في اب ٢٠١٣.
٢٧. جريدة الحياة ، ع ١٦٥٨٤ ، في ٢٨/٨/٢٠٠٨.
٢٨. جريدة الحوادث ، ع ١٢٨٨ ، لندن ، في ١٠/٧/١٩٨١..
٢٩. جريدة الديمقراطية العمالية لعام ١٩٧٩ والحصيلة النضالية للطبقة العامة ، ٥ كانون الثاني ، ١٩٨٠ م.
٣٠. جريدة المحرر ، ع ١٨٠١ ، المغرب في ٢٧/٢/١٩٨٠.
٣١. جريدة الانباء ، ع ١٩٨٦ ، الكويت، ١٤/٦/١٩٨١.
٣٢. جريدة الزمان ، ع ١٧٩٢٨ ، بغداد، ٥/٥/٢٠١٢.

سادسًا: المواقع الإلكترونية

٣٣. اموزك ، احمد اموزك ، حتى لا ننسى تاريخ ٢٠ يونيو ١٩٨١ و"شهداء الكوميرا" ، جريدة اصوات ، نشر في ٢٠/يونيو/٢٠٢٣ ، الدار البيضاء ، <https://journalaswat.com>
٣٤. أمين ، يحيى أمين ، مغاربة يخلدون "انتفاضة" ٢٠ يونيو ١٩٨١ ، بحث منشور على موقع طنجة ، في ١/١/٢٠٢٠ ، على الرابط الاتي <https://www.tanja7.com/m/article.php?id=2581> :
٣٥. التوراني ، عبد الرحيم التوراني ، شيء من الذاكرة.. حول انتفاضة ٢٠ جوان ١٩٨١ الدامية بالدار البيضاء، مجلة الحوار المتمدن، ع: ٤٨٤٣، في تاريخ ٢٠/٦/٢٠١٥ ، على الرابط الاتي : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=473039#google_vignette
٣٦. شبائشب ، محمد علي شبائشب ، برنامج التقويم الهيكلي بالمغرب ، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية ، تغيرت نيوز، ٢٠١٩ ، <https://www.tighirtnews.com/?p=39180>.
٣٧. عساف ، عبدالله عساف الإدماج والإقصاء في الحقل السياسي المغربي ، بحث منشور على موقع Wayback Machine في ٢٥ / فبراير/ ٢٠٢٤ ، على الرابط الاتي http://www.aljabriabed.net/n02_01saaf.htm :
٣٨. مغربية الاصوات ، من "انتفاضة كوميرا" إلى "ثورة الخبز" .. أزمت رغيف أشعلت دولا مغربية ، في ٢٤/مايو/٢٠٢٣ ، على الموقع <https://www.maghrebvoices.com> :

المصادر الاجنبية

- 1.Arnaud , André-Jean Arnaud, « La Régulation par le droit en contexte globalisé », in *Les métamorphoses de la régulation politique*, Paris, LGDJ, 1998.
- 2.Fonteneau, G., Madounga, N., & Linard, A. (2004). Histoire du syndicalisme en Afrique. KARTHALA Editions.



3. Forster, S. (2024, February 28). "Un nouveau Maroc", l'histoire méconnue des "émeutes du pain" de Casablanca. RFI. <https://www.rfi.fr/fr/culture/20240228-un-nouveau-maroc-asmae-el-moudir-sur-la-m%C3%A8re-de-tous-les-mensonges>
4. Il y a 40 ans... les émeutes du Pain, à Casablanca. (n.d.). Telquel.ma. Retrieved July 22, 2024, from https://telquel.ma/2021/07/30/les-emeutes-du-pain-a-casablanca-en-1981_1733163
5. Il y a 40 ans... les émeutes du Pain, à Casablanca. (n.d.). Telquel.ma. Retrieved July 22, 2024, from https://telquel.ma/2021/07/30/les-emeutes-du-pain-a-casablanca-en-1981_1733163
6. Azaim, Jean-Paul Azaim et Christian Morisson, *La faisabilité politique de l'ajustement en côte d'Ivoire et au Maroc*, Paris, OCDE, 1994
7. La révolte du pain à Casablanca en 1981, 32 ans déjà ! (n.d.). Bladinet. Retrieved July 22, 2024, from <https://www.bladi.net/revolte-pain-casablanca-1981.html>
8. Pour une critique de concept, cf. Clement (Jean-François) : "Les révoltes de la faim au Maroc", Lyon, Groupe de Recherche Villes et citadins des tiers-mondes, C.N.R.S., O.R.S.T.O.M. et Université de Lyon-II : *Programme citadinités, dossier n° 1, Anthropologies des activités économiques de la vie citadine*, avril 1986, p. 178-189 et discussions.
9. Révolte du pain au Maroc | Evenements | Perspective Monde. (n.d.). Perspective.usherbrooke.ca. Retrieved July 22, 2024, from <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMEve/929>
10. Stern, J. (2024, February 28). Maroc. "La mère de tous les mensonges", jeu de pistes familial sur une répression oubliée. Orient XXI. <https://orientxxi.info/lu-vu-entendu/maroc-la-mere-de-tous-les-mensonges-jeu-de-pistes-familial-sur-une-repression%2C7096>
11. Collado, Suárez Collado, Á. (2023). The 1984 uprising in Nador: more than just a bread revolt. *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos*, (34).
12. Sur ces événements, Comité de lutte contre la répression au Maroc, Casablanca, soulèvement populaire, juin 1981, Paris, s.d..

JOB



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد السابع والعشرون

٢٠٢٥ م / ١٤٤٦ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية